دراسات عالمية

القيم الإسلامية والقيم الغربية

علي الأمين المزروعي



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

العدد 21





القيم الإسلامية والقيم الغربية

علي الأمين المزروعي

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبوظبي بتاريخ 14آذار/ مارس 1994 كمؤسسة علمية مستقلة تعنى بالدراسات والبحوث وأهم المستجدات العالمية في المجالات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تهم دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي بصفة عامة.

وفي إطار التفاعل الثقافي والتعاون العلمي، يصدر المركز سلسلة «دراسات عالمية» التي تعنى بترجمة أهم الدراسات والبحوث التي تنشر في دوريات عالمية مرموقة، وتتعلق باهتمامات المركز العلمية، كما تهتم بنشر البحوث والدراسات بأقلام مشاهير الكتاب ورجال السياسة.

ويرحِّب المركز بتلقي الترجمات والدراسات، وفق قواعد النشر الخاصة بسلسلة «دراسات عالمية».

دراســـات عـالـمـيـــة

القيم الإسلامية والقيم الغربية

علي الأمين المزروعي

العدد 21

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

• محتوى الدراسة لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

This is an authorized translation of "*Islamic and Western Values*" authored by Ali A. Mazrui and published in *Foreign Affairs.* ECSSR is indebted to the author and to *Foreign Affairs* for permitting the translation, publication and distribution of this work under our cover.

توجه المراسلات باسم رئيسة تحرير سلسلة "**دراسات عالمية**"
على العنوان التالي :

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص. ب : 4567
أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف : 722776 - 9712 00
فاكس : 769944 - 9712 00
e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
www.ecssr.ac.ae

المحتويات



الديمقراطية والحياة البشرية

يميل الغربيون إلى الاعتقاد بأن المجتمعات الإسلامية ذات نظرة متخلفة، وتعاني من القمع بسبب الدين، كما أنها تحكم بصورة لا إنسانية، وذلك عندما يقارنونها مع ديمقراطيتهم العلمانية المستنيرة. غير أن قياس الفجوة الثقافية بين الغرب والإسلام عملية معقدة، وهي أضيق مما يعتقدون؛ فالإسلام ليس مجرد ديانة، كما أنه بالتأكيد ليس مجرد حركة سياسية أصولية. إنه حضارة وأسلوب حياة يختلف من دولة إسلامية إلى أخرى، إلا أنه ينشط ويحيا بروح مشتركة أكثر إنسانية مما يعتقد معظم الغربيين. كما أن هؤلاء في الغرب لا يدركون دائماً كيف أن مجتمعاتهم فشلت في أن تعيش وفقاً للميثولوجيا (الأساطير والخرافات) المتحررة الخاصة بهم. علاوة على ذلك ربما سادت مفاهيم الثقافة الإسلامية، التي يرى الغربيون أنها تعود إلى القرون الوسطى، وانتشرت في ثقافتهم حتى وقت متأخر. وفي كثير من الحالات قد تكون المجتمعات الإسلامية متخلفة عن المجتمعات الغربية المتقدمة من الناحيتين الاجتماعية والتقنية، لعقود معدودة فقط. وفي النهاية ثمة سؤال يطرح نفسه؛ وهو أي الطرق يقود إلى مستوى أفضل للحياة بالنسبة إلى المواطن العادي، ويتجنب في الوقت ذاته أكثر المفاسد سوءاً؛ فالطريق الذي سلكه الغرب لا يقدم كل الإجابات، كما أن القيم الإسلامية تستحق أن ينظر إليها نظرة جادة.

هكذا كان الحال مؤخراً

لقد تغيرت الأعراف والقيم تغيراً سريعاً في الغرب خلال العقود العديدة الماضية نتيجة للثورات التقنية وتقدم المجتمع. والدول الإسلامية التي تمر الآن بكثير من التغيرات المشابهة قد تتبع الطريق نفسه الذي سلكه الغرب؛ فعلى سبيل المثال كانت العلاقة الجنسية قبل الزواج مرفوضة بشدة في الغرب إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية. وكانت هناك قوانين ضد ممارسة الجنس خارج إطار الحياة الزوجية، وما يزال بعض هذه القوانين موجوداً في الكتب والدساتير، رغم أنه نادراً ما تم وضعه موضع التنفيذ، أما اليوم فإن ممارسة الجنس قبل الزواج بموافقة الآباء تعتبر أمراً شائعاً.

كما كانت ممارسة الجنس بين الشواذ في بريطانيا تعد جريمة حتى سنوات الستينيات من القرن العشرين (رغم أن السحاق لم يكن يعد خروجاً على القانون) أما الآن، فإن كثيراً من هذه الممارسات التي تتم بين البالغين بالاتفاق بينهم، سواء أكانوا ذكوراً أم إناثاً، تعتبر ممارسات مشروعة في كثير من الدول الغربية، رغم أنها تبقى غير مشروعة في كثير من الدول الأخرى. وفي الحقيقة قد يقول نصف العالم الغربي بأن القوانين ضد ممارسة الجنس بين الشواذ تشكل خرقاً لحقوق الشواذ من الجنسين.

حتى في الغرب ذاته، يمكن للمرء أن يرى فجوة ثقافية؛ فعلى الرغم من أن عقوبة الإعدام قد تم منعها في كافة أنحاء العالم الغربي تقريباً، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تزيد حالياً من إصدار أحكام الإعدام وتنفذ منها في نزلاء السجون، من المحكوم عليهم بهذه العقوبة، أكثر مما نفذت طيلة سنوات مضت. غير أن الجماعات المعارضة لعقوبة الإعدام، بما فيها منظمة مراقبة حقوق الإنسان (Human Rights Watch) وكنيسة الروم الكاثوليك، تواصل احتجاجها على هذه الممارسة في الولايات المتحدة الأمريكية، ويوماً ما سوف تعتبر عقوبة الإعدام في أمريكا بالتأكيد خرقاً لحقوق الإنسان.

يعتبر الغربيون المجتمعات الإسلامية غير مستنيرة عندما يتعلق الأمر بوضع المرأة، وهذا صحيح فيما يتعلق بكون مسألة النوع (من حيث الذكورة والأنوثة) ما تزال مثيرة للقلق في الدول الإسلامية. فقد نجم عن القوانين الإسلامية المتعلقة بالسلوك الجنسي المحتشم إفراط في الفصل بين الجنسين في الأماكن العامة، وتسببت أحياناً في تهميش دور المرأة في الشؤون العامة على وجه العموم. غير أن المرأة البريطانية منحت حق التملك على نحو مستقل عن زوجها سنة 1870 فقط، بينما تمتعت المرأة المسلمة بهذا الحق على الدوام. وفي الواقع يعتبر الإسلام الديانة الوحيدة في العالم التي أقام دعائمها رجل يعمل في التجارة تربطه علاقة مشاركة تجارية مع زوجته. وفي الوقت الذي لم تستطع البنات في كثير من الثقافات الغربية أن يرثن أي شيء إذا كان هناك أبناء في العائلة، خصصت الشريعة الإسلامية دائماً نصيباً من كل ما يمكن أن يورث لكل من البنات والأبناء؛ حيث إن حصر الإرث كله في الابن الأكبر منفرداً غير شرعي وفقاً لنصوص الشريعة الإسلامية على مدى 14 قرناً من الزمان.

قد تكون الفجوة التاريخية في معاملة المرأة بين الغرب والإسلام مسألة عقود وليست مسألة قرون، ولا بد هنا أن نتذكر أنه في كافة الدول الغربية تقريباً، باستثناء نيوزيلندا، لم تحصل المرأة على حق التصويت حتى القرن العشرين؛ فبريطانيا أقرت حق تصويت المرأة على مرحلتين، وذلك في عامي 1918 و1928، كما منحتها الولايات المتحدة الأمريكية حق الاقتراع بوساطة تعديل دستوري عام 1920 . وتأخر لحاق فرنسا بهما حتى عام 1944، فيما لم تسمح سويسرا للمرأة بالتصويت في الانتخابات الوطنية إلا عام 1971، أي بعد عقود من ممارسة المرأة المسلمة في أفغانستان وإيران والعراق وباكستان حق الاقتراع .

علاوة على ذلك لم تتول امرأة إطلاقاً منصب الرئيس في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعد أكبر دولة غربية وأكثرها نفوذاً . وعلى العكس من ذلك، فقد تبوأت المرأة منصب رئاسة الوزراء في دولتين من أكبر الدول الإسلامية من حيث عدد السكان وهما باكستان وبنجلاديش، حيث تولت بي نظير بوتو المنصب مرتين في باكستان، وتعاقبت خالدة ضياء وحسينة واجد على المنصب في بنجلاديش . كما تولت تانسو تشيلر منصب رئيس الوزراء في تركيا . من هنا فإن الدول الإسلامية تعتبر متقدمة على الدول الأخرى في مجال تولي المرأة للسلطة، رغم أنها ما تزال متأخرة في مجال تحرر المرأة .

مفاهيم القداسة

تعتبر الرقابة واحدة من القضايا التي تصبح فيها الفجوة الثقافية بين الغرب والإسلام أضيق مما يفترضه الغربيون عادة . وقد أوصلت القضية الأكثر شهرة في العقد الماضي – قضية رواية سلمان رشدي "آيات شيطانية" (*Satanic Verses*) التي نشرت في بريطانيا عام 1988، وحظرت في معظم الدول الإسلامية – العالمين الغربي والإسلامي إلى حد الصدام، ولكنها كشفت أيضاً عن بعض أوجه الشبه المذهلة وعن قدر كبير من النفاق الغربي . ويكشف مزيد من التمحيص والتدقيق أن ثمة رقابة منتشرة على نطاق واسع في الغرب بالرغم من أن القوى التي تفرضها هناك تختلف عن القوى التي تفرضها في المجتمعات الإسلامية .

ومع تحويل حضارتهم إلى حضارة أكثر علمانية، يبحث الغربيون عن رموز جديدة للقداسة؛ ففي نهاية القرن العشرين كانت حرية الأديب - في هذه الحالة سلمان رشدي - أكثر قداسة عندهم من الدين. غير أن كثيراً من المسلمين رأوا في رواية رشدي تعرضاً ساخراً للإسلام؛ فالرواية توحي بأن القرآن الكريم (كتاب المسلمين المقدس) من ابتداعات النبي محمد (ﷺ) أو أنه في الواقع، عمل من أعمال الشيطان بدلاً من كونه وحياً من الله عز وجل، وعلاوة على ذلك فهي توحي أيضاً بأن الرسول (ﷺ) لم يكن على درجة عالية من الذكاء. كما وضع رشدي شخصيات نسائية تحمل أسماء زوجات النبي في أمكنة غير لائقة.

شعر كثير من المسلمين المؤمنين أن رشدي ليس له الحق في الاستهزاء بأكثر رموز الإسلام قداسة، وأن يشوه صورتهم مثل هذا التشويه الفاحش. لقد حظرت معظم الدول الإسلامية الرواية لأن المسؤولين هناك اعتبروها مقززة من الناحية الأخلاقية(1). وأثار المثقفون الغربيون الجدل بأن رشدي بوصفه أديباً، فإنه يتمتع بحق مقدس، ويجب عليه اللجوء إلى أي مكان يقوده إليه خياله في كتابته. مع ذلك ظلت رواية "عشيق الليدي تشاترلي" *(Lady Chatterly's Love)* حتى نهاية الستينيات، مستهجنة أخلاقياً بحكم القانون البريطاني، نظراً لجرأتها في وصف علاقة بين امرأة متزوجة من الطبقة الأرستقراطية وعامل وضيع من العامة. وبعد وقت طويل من اتهام أوسكار وايلد (Oscar Wilde) بالشذوذ الجنسي، اعتبرت رواية "صورة دوريان جراي" *(The Picture of Dorian Gray)* منفرة أخلاقياً. واليوم يثور كُتّاب شاذون آخرون على كثير من التحامل المثار ضدهم.

لقد حظرت رواية "آيات شيطانية" في بعض الأماكن نتيجة مخاوف من أنها قد تسبب إثارة الشغب؛ فقد أوضح المسؤولون الهنود أنهم حظروا الرواية لأنها سوف تستفز المشاعر الدينية المثارة أصلاً من قبل الانفصاليين الكشميريين. وثمة معيار قانوني في الولايات المتحدة الأمريكية للإجراء الوقائي، عندما يخشى من حدوث مضاعفات سلبية "خطر قائم وواضح". غير أن الغرب كان أقل تفهماً للتحذيرات الهندية من أن الكتاب كان مؤججاً للاضطراب والهياج. ومضت دار جوناثان كيب

(Jonathan Cape) اللندنية الناشرة لرواية رشدي قدماً في نشر الكتاب، ونجم عن ذلك اندلاع اضطرابات مدنية، حتى في مناطق بعيدة عن بريطانيا، في بومباي وإسلام أباد وكراتشي، وهي الاضطرابات التي نجم عنها مقتل 15 شخصاً وإصابة العشرات بجروح.

أما الناشرون الغربيون المشهورون، فقد عرف أنهم رفضوا مخطوطة الرواية خوفاً من تعرضهم للخطر. وفي السنة الماضية رفضت مطبعة جامعة كامبردج نشر كتاب **«حقول القمح، أنهار من الدم»** *(Fields of Wheat, Rivers of Blood)* للباحثة أنستازيا كاراكاسيدو (Anastasia Karakasido) وهو عبارة عن دراسة اجتماعية تتعلق بالنزعة العرقية في مقاطعة مقدونيا اليونانية، معترفة صراحة بأنها فعلت ذلك بسبب المخاوف المتعلقة بسلامة موظفيها في اليونان. ولو أن جوناثان كيب أولت اهتماماً بأرواح الأفراد في جنوب آسيا كما أولت اهتماماً، وفق ما قالت، بشأن حرية التعبير، أو كما اهتمت مطبعة جامعة كامبردج بشأن سلامة موظفيها في اليونان، لما سال هذا القدر من الدماء.

على الرغم من اختلاف أهداف الرقابة ومصادرها وأساليبها، فإنها حقيقة ماثلة في الحياة بالمجتمعات الغربية تماماً كما هي في العالم الإسلامي. والرقابة في العالم الإسلامي غالباً ما تكون فجة، تفرضها الحكومات أو الأئمة أو الملالي، ومؤخراً الحركات الإسلامية المتشددة. ولكن من جهة ثانية فإن الرقابة في الغرب أكثر تأنقاً وأقل مركزية. وممارسوها هم ممولو الأنشطة الثقافية والترفيهية، والمعلنون الذين يشترون زمن البث الإعلاني التجاري في التلفاز، والمشتركون في محطة "بي. بي. إس" (Public Broadcasting System, PBS) ومجموعات المصالح ذات النفوذ بما فيها مجموعات الضغط العرقي والمحررون والناشرون، وغيرهم من المسيطرين على وسائل الاتصالات[2]. وفي بعض الأحيان تشترك الحكومات في أوربا أيضاً في أعمال الرقابة.

وضع الولايات المتحدة الأمريكية تحت الرقابة

لا يأتي تهديد حرية الكلمة في الولايات المتحدة الأمريكية من القانون والدستور، وإنما من خارج الحكومة؛ فمحطة "بي. بي. إس"، المحصنة قانونياً فيما يتعلق بقضية حرية الكلمة، رضخت لقوى أخرى عندما واجهها تشبيه مجازي لكارل ماركس

(Karl Marx) وذلك ضمن سلسلة الحلقات التلفزيونية "الأفارقة" (Africans) التي عرضت عام 1986، بوصفه "آخر الأنبياء اليهود العظماء".

وفي حين تضمنت النسخة الإنجليزية من المسلسل هذه العبارة، عمدت المحطة الأمريكية المنتجة للمسلسل - "دبليو. إي. تي. إيه" (WETA) وهي مؤسسة فرعية تابعة لمحطة "بي. بي. إس" في واشنطن - إلى حذفها دون إذن حتى لا تخاطر بإثارة غضب اليهود الأمريكيين.

استشارتني محطة "دبليو. إي. تي. إيه" بشأن إحدى القضايا حول الرقابة. فالمسؤولون عن المحطة لم يكونوا سعداء لأنني لم أضف مزيداً من السلبية على جزء من مسلسل مدته ثلاث دقائق يتعلق بالزعيم الليبي معمر القذافي؛ ففي البداية طلبوا مني تعليقاً إضافياً بشأن المزاعم الخاصة بقيام ليبيا برعاية الإرهاب، وعندما رفضت اقترحوا تغيير الصور بدلاً من ذلك - شطب أي صور تظهر القذافي في مظهر إنساني من خلال إبراز زيارته لمستشفى واستبدالها بلقطة لمطار روما في أعقاب عملية تفجير إرهابية. وبعد كثير من النقاش تمكنت من المحافظة على مشهد المستشفى، إلا أنني رضخت بشأن إضافة مشهد مطار روما، شريطة ألا يصدر مني أو من التعليق المكتوب ما يوحي بمسؤولية ليبيا عن التفجير، غير أن محطة "دبليو. إي. تي. إيه" كانت تود لو أنها حذفت المشهد كله.

كان هناك ما يجمع بين محطة "دبليو. إي. تي. إيه" والرقباء من ليبيا أكثر مما استطاع أن يدركه أي من الطرفين؛ فعلى الرغم من أن الليبيين بثوا نسخة عربية من المسلسل، وبدا أنهم سعدوا بها كلها، فإنهم حذفوا سلسلة المشاهد المتعلقة بالقذافي. غير أن المشهد أثار كذلك غضب لين تشيني (Lynne Cheney)، رئيسة المؤسسة الوطنية للمساعدات الأساسية (National Endowment for the Humanities, NEH) التي طالبت بشطب اسم المؤسسة المانحة من لائحة القائمين على المسلسل. وبعد استقالتها من منصبها دعت إلى إلغاء المؤسسة، مشيرة إلى مسلسل "الأفارقة" كمثال على المشروعات التحررية غير المرغوب فيها التي كانت المؤسسة تميل إلى تمويلها على حد قولها.

في حالة أخرى من حالات الرقابة اللامركزية التي أثَّرت في عملي الخاص، كان من المقــرر أن تقــوم مطابع "ويست فيــو" (Westview Press) في مــدينة بولدر بولاية كولــورادو الأمـريكيـة، بطبـاعـة كتـابي **«القــوى الثقـافيـة في السيـاسـة العـالميــة»** *(Cultural Forces in World Politics)* عندما قال المحررون فيها إنهم يريدون شطب ثلاثة فصول: يناقش أحدها رواية **«آيـات شيطانيـة»** بوصفها قضية خيانة ثقافية، ويقارن الثاني بين الانتفاضة الفلسطينية وثورة الطلاب الصينيين عام 1989 في ساحة تيا نان مين في بكين. فيما يقارن الثالث سياسة التمييز العنصري (apartheid) في جنوب أفريقيا من حيث الفصل بين المناطق السكنية للأفارقة السود والبيض، بالسياسة الصهيونية في الفصل بين مناطق يهودية وعربية. ولأنني ارتبت في أنني سوف أعاني من المشكلات ذاتها مع معظم الناشرين الأمريكيين الرئيسيين، فقد قررت أن يتولى نشر الكتاب ناشري البريطاني جيمس كاري (James Currey) دون سواه ودار هاينمان للكتب التعليمية (Heinemann Educational Books)، وهي الفرع الأمريكي لدار نشر بريطانية، فتم نشر الكتاب عام 1990. وحتى الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية، التي يفترض أن تكون محصنة بحرية الفكر، لم تكن تخلو من الرقابة، وحتى عهد قريب كان الخطر الأكبر الذي يهدد تولي أحدهم المناصب يتمثل في اعتناق الماركسية أو انتقاد إسرائيل أو الصهيونية.

غير أن المظهر الإيجابي للامركزية الرقابة في الغرب، على الأقل فيما يتعلق بالكتب، يتمثل في أن ما هو غير مقبول لناشر معين قد يكون مقبولاً لناشر آخر، وما هو غير قابل للنشر تقريباً في الولايات المتحدة قد يكون قابلاً للنشر بسهولة في بريطانيا أو هولندا. وبالنسبة إلى التلفاز الوطني فإن الخيارات محدودة بشكل أكبر؛ فيتم حظر بث كثير من الآراء ووجهات النظر عبر الشاشة، مع احتمال سماعها عبر المحطات العامة ذات إشارات البث الضعيفة فحسب.

وفي المجتمعات الغربية كما في المجتمعات الإسلامية، لا يسمح إلا ببعض وجهات النظر بالوصول إلى وسائل الإعلام الوطنية وصناعة النشر أو حتى الكليات الجامعية.

وفي كلتا الثقافتين ثمة وجهات نظر يتم تهميشها وإبعادها عن بؤرة الاهتمام. قد يكون مصدر الرقابة مختلفاً، إلا أن الرقابة هي المحصلة في الغرب، تماماً كما هي في العالم الإسلامي.

الحياة بين المؤمنين

يرتبط كثير من القضايا المشار إليها سلفاً بالدين؛ فالغربيون يعتبرون كثيراً من مشكلات العالم الإسلامي وعيوبه يرجع سببها إلى الإسلام، ويتباهون بمجتمعاتهم وحكوماتهم فيما يتعلق بعلمانيتهم المزعومة. ولكن عندما يتعلق الأمر بفصل الكنيسة عن الدولة، كم يكون حجم الفجوة بين الثقافتين؟

السؤال المهم الذي يطرح نفسه؛ هل من الممكن أن تصبح الحكومة الدينية (الثيوقراطية) ديمقراطية أم لا؟ لقد أثبت التاريخ البريطاني منذ أن قام الملك هنري الثامن (Henry VIII) بتأسيس الكنيسة في بريطانيا 1531 أنها يمكن أن تكون كذلك؛ فقد أصبحت الحكومة الدينية الإنجليزية ديمقراطية، أولاً بجعل الديمقراطية أكثر قوة، ثم بإضعاف نهج الحكم الديني. وكان على التحولات الديمقراطية الجوهرية أن تنتظر حتى القرنين التاسع عشر والعشرين، عندما تم توسيع المشاركة في الاقتراع بحيث تشمل طبقات اجتماعية جديدة، ولتشمل المرأة أخيراً[3]. يبلغ عمر الجمهورية الإسلامية الإيرانية حالياً أقل من عقدين، وثمة مؤشرات هناك على تخفيف قبضة الحكومة الدينية وظهور بدايات للتحرر؛ ويجب علينا ألا ننسى الممالك الإسلامية التي اتخذت خطوات مبدئية نحو التحرر. فالأردن قطع شوطاً أبعد من غيره في إضفاء الشرعية على جماعات المعارضة. وحتى المملكة العربية السعودية والدول الخليجية الصغيرة الأخرى بدأت باستخدام مفهوم الشورى الإسلامي كدليل نحو الديمقراطية.

لقد سعى الغرب إلى حماية الأقليات الدينية من خلال العلمانية، إلا أنه لم ينجح دائماً؛ فالمحرقة (الهولوكوست) في ألمانيا العلمانية كانت أسوأ مثال على ذلك. وحتى في وقتنا الحالي تثير المعاداة للسامية الاضطراب في أوربا الشرقية، كما تثيره الاتجاهات المعادية للمسلمين في فرنسا.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية ثمة فصل بين الكنيسة والسلطة بحكم الدستور منذ أكثر من 200 عام، ومع ذلك فإن السياسة الأمريكية ليست علمانية تماماً؛ فلم يتم انتخاب رئيس غير بروتستانتي سوى مرة واحدة، وقد فاز جون ف. كنيدي (John F. Kennedy) من طائفة الروم الكاثوليك، بفارق هامش ضعيف من الأصوات، وسط مزاعم بحدوث تلاعب في الانتخابات، بحيث لن نعرف بالتأكيد ما إذا كانت أغلبية الشعب الأمريكي قد صوتت له بالفعل أم لا. وبالنسبة إلى اليهود، فقد تمكنوا من تمييز أنفسهم في كثير من المجالات، لكنهم تجنبوا حتى الآن المنافسة على الوصول إلى البيت الأبيض، وما يزال هناك خوف من انطلاق الروح المعادية للسامية بين الأصوليين المسيحيين. ويفوق عدد المسلمين في الولايات المتحدة الآن - الذي يقدر بنحو 6 ملايين مسلم - عدد اليهود، ومع هذا فإن الشعور المعادي للمسلمين ونجاح الدعوات من أجل التعاطف المسيحي بين المقترعين يجعلان من غير المرجح إلى حد بعيد أن ينتخب الأمريكيون مسلماً رئيساً للدولة في أي وقت من الأوقات في المستقبل المنظور. وحتى عملية تعيين مسلم في منصب وزير التجارة، ناهيك عن منصب المدعي العام، ليست أكثر من مجرد حدس بعيد المنال بسبب ردود الفعل السياسية المتوقع حدوثها والتي تخشاها كافة الوزارات والدوائر الأمريكية؛ فعندما استضافت السيدة الأولى هيلاري كلينتون (Hillary Clinton) زعماء المسلمين في البيت الأبيض السنة الماضية، لتظهر اهتمامها بمناسبة إسلامية خاصة، أوردت مجلة **«وول ستريت جورنال»** *(Wall Street Journal)* ذلك بوصفه دليلاً على اختراق أصدقاء حركة "حماس" للبيت الأبيض. وفي أوربا الغربية أيضاً ثمة عدة ملايين من المسلمين، غير أن التاريخ ما يزال ينتظر تعيين أول مسلم في منصب وزاري في بريطانيا أو فرنسا أو ألمانيا.

ومن جهة أخرى حاول الإسلام حماية الأقليات الدينية من خلال مفهوم الشمولية الكونية عبر مراحل تاريخه الطويل. ولليهود والمسيحيين وضع خاص بوصفهم أهل كتاب؛ وهم الجماعات التي تؤمن بأن الله واحد، كما حظيت الأقليات الدينية الأخرى لاحقاً بوضع حماية الأقليات (أهل الذمة). وقد لقي هذا التوجه نجاحه؛ فالدارسون اليهود بلغوا مناصب رفيعه في دولة إسبانيا المسلمة. وإبان حكم الإمبراطورية العثمانية

تولى المسيحيون أحياناً مناصب سياسية عليا؛ فقد كان في حكومة سليمان الأول (1520ـ1566) وزراء مسيحيون، وهو ما حدث مع سليم الثالث (1789ـ1807). وأشرك إمبراطور المغول المسلمين والهندوس في دولة هندية موحدة؛ وحمل الإمبراطور أكبر (1556ـ1605) سياسة المغول إلى أبعد من ذلك بإدخال الهندوس في الحكومة. وفي العراق في تسعينيات القرن العشرين، يتولى منصب نائب رئيس الوزراء مسيحي كلداني هو طارق عزيز. وما كان بطرس بطرس غالي، المسيحي القبطي، ليعين أميناً عاماً للأمم المتحدة لولا عمله الطويل والمميز في وزارة الخارجية لحكومة دولة مسلمة أخرى هي جمهورية مصر العربية.

وفي جمهورية السنغال في غرب أفريقيا، والتي يشكل المسلمون فيها نحو 95٪ من السكان، تولى منصب الرئيس مسيحي من الروم الكاثوليك لعقدين من الزمان (1960ـ1980). وخلال سنوات حكمه في ذلك المجتمع المنفتح نسبياً، لم يكن على ليبولد سيدار سنجور (Léopold Sédar Senghor) مطلقاً، ولو لمرة واحدة، أن يتعامل مع اضطرابات معادية للمسيحية في شوارع داكار. وقد أطلق عليه معارضوه السياسيون مجموعة كبيرة من التسميات التي تحط من قدره مثل منافق وألعوبة فرنسا ودكتاتور وعاهر سياسي، إلا أنه في الحقيقة لم ينعته أحد بأنه كافر.

وعندما أصبح سنجور أول رئيس دولة أفريقية يتقاعد طوعاً من منصبه، خلفه عبدو ضيوف، وهو مسلم، ولا يزال في منصبه حتى الآن. على أن حكاية شمولية المجتمع في السنغال لم تنته هناك؛ فالسيدة الأولى مسيحية كاثوليكية. وهل يمكن لأحدهم أن يتصور مرشحاً للرئاسة الأمريكية يعترف في برنامج «لاري كينج على الهواء مباشرة» (Lary King Live) بقوله: «بالمناسبة زوجتي مسلمة من الطائفة الشيعية»؟ بالتأكيد سوف يكون هذا مؤشراً يقضي على كل آماله في الوصول إلى البيت الأبيض.

واحدة من النتائج التي يمكن استخلاصها من كل هذا هي أن الغربيين في سلوكهم السياسي أقل علمانية بكثير مما يعتقدون. ونتيجة أخرى هي أن المجتمعات الإسلامية كانت تاريخياً أكثر عالمية وتوحداً، وبالتالي أكثر إنسانية مما يدركه منتقدوها الغربيون.

لقد عملت عالمية الإسلام ووحدانيته على حماية الأقليات الدينية في بعض الأحيان بصورة أكثر فاعلية من العلمانية الغربية.

بين المتألقين وفاسدي الأخلاق

يجب ألا يتم الحكم على الثقافات من خلال قمم الإنجازات التي بلغتها فحسب، وإنما من خلال أغوار الوحشية السحيقة التي هوت إليها أيضاً؛ ذلك بأن مقياس الحضارات لا يتمثل فقط في فضائلها، وإنما يتمثل كذلك في مساوئها.

في القرن العشرين لم يظهر الإسلام غالباً أرضية خصبة للديمقراطية وفضائلها. ولكن من جهة ثانية لم تكن الثقافة الإسلامية مرحبة بالنازية أو الفاشية أو الشيوعية على عكس ما فعلت الثقافة المسيحية (كما في ألمانيا وإيطاليا وروسيا وتشيكوسلوفاكيا) أو الثقافة البوذية (في اليابان قبل الحرب العالمية الثانية وأثناءها، وكمبوديا أثناء حكم بول بوت (Pol Pot) وفيتنام وكوريا الشمالية) أو الثقافة الكونفوشيوسية (الصين أثناء حكم ماو). ولم يشهد الإسلام حتى الآن ظهوراً للفاشية المنهجية وأجهزتها الوحشية المنظمة، وعلى الرغم من أن سوريا في ظل حكم حافظ الأسد والعراق في ظل حكم صدام حسين قد اتهمتا باستخدام العنف على نطاق واسع، إلا أن الفاشية تحتاج أيضاً إلى أيديولوجية القمع التي كانت غائبة عن الدولتين. وباستثناء حالة ألبانيا غير الواضحة، فإن الشيوعية لم تنفرد قط بتولي زمام الأمور في دولة ذات ثقافة إسلامية.

وغالباً ما يتم انتقاد المسلمين بعدم تقديمهم للأفضل، إلا أنهم نادراً ما يحصلون على الثناء على أخلاقهم التي تجنبت الأسوأ؛ فلا يوجد نظير إسلامي يماثل معسكرات الإبادة النازية، ولا احتلال إسلامي لدولة ما عن طريق الإبادة الجماعية، بالحجم ذاته الذي ارتكبه الأوربيون في الأمريكتين وأستراليا، كما لا يوجد مثيل إسلامي للإرهاب الستاليني وميادين القتل كميادين بول بوت، ولا مجاعة وإبادة عشرات الملايين باسم الخطة الخمسية. كما لا يوجد نماذج إسلامية للفصل العنصري مثل ذاك النموذج الذي وافقت عليه الكنيسة الإصلاحية الهولندية في جنوب أفريقيا، أو لعنصرية اليابان

الوحشية قبل عام 1945، أو الثقافة العنصرية للولايات الجنوبية في الولايات المتحدة الأمريكية المتمثلة في حالات الإعدام التي ارتكبتها بحق السكان السود دون محاكمات، والأعمال الوحشية الأخرى التي ارتكبتها ضدهم.

لقد أضاف الإسلام إلى رصيد العدالة العالمية بعض الحماية من جحيم فساد البشر الأخلاقي؛ فمن الناحية التاريخية كان الدين والحضارة يقاومان قوى أسهمت في أسوأ ما شهده القرن العشرين من البربرية لبعض الفترات: العنصرية والإبادة الجماعية والعنف داخل المجتمع.

أولاً، لقد كان الإسلام وما يزال نسبياً مقاوماً للعنصرية؛ فقد تصدى القرآن الكريم إلى قضية الاختلافات العرقية والقومية، وليس لمعيار التفوق والامتياز الذي وضعه علاقة بالعرق، وإنما بالأخلاق والدين، وهو ما يسميه القرآن "التقوى"، وما أطلق عليه مارتن لوثر كينج "مضمون شخصية المرء". وتقول الآية الكريمة:

﴿يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى، وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا، إن أكرمكم عند الله أتقاكم. إن الله عليم خبير﴾ (سورة الحجرات، آية 13).

وفي خطبة الوداع التي ألقاها في حجته الأخيرة إلى مكة المكرمة سنة 632 ميلادية، قرر النبي محمد (ﷺ) أنه لا فضل لعربي على أعجمي، ولا لأبيض على أسود إلا بالتقوى.

وعلى العكس من الكنائس المسيحية، لم يكن المسجد يفرق بين الأعراق؛ فقد كان أحد أحب صحابة الرسول إليه حبشياً، هو بلال بن رباح، وهو عبد محرر بلغ منزلة كبيرة في بواكير الإسلام. وفي ظل أنظمة النسب العربية وتقاليد القرابة، لم يتعرض الزواج العرقي المختلط إلى الزجر أو المعارضة، وكان الأطفال يعتبرون عرباً بغض النظر عن أعراق أمهاتهم. وقد أثر هذا النهج العربي على المجتمعات الإسلامية في كل مكان. ومن بين رؤساء مصر الأربعة، منذ ثورة عام 1952، كان اثنان منهما من أصول أفريقية، هما محمد نجيب وأنور السادات(4).

للإسلام عقيدة بلغة مختارة هي العربية، ولكن ليس له شعب مختار؛ فمنذ اعتنق الإمبراطور الروماني قسطنطين المسيحية عام 313 ميلادية، تزعم الأوربيون المسيحية إن لم يهيمنوا عليها. على أن زعامة العالم المسلم تغيرت عدة مرات: من الأمويين العرب (661 ـ 750) إلى العباسيين المتعددي القوميات (750 ـ 1258) إلى الإمبراطورية العثمانية (1453 ـ 1922) التي سيطر عليها الأتراك. ناهيك عن حكم السلالات المسلمة المزدهرة مثل مغول الهند وصفويي إيران أو إمبراطوريات جنوب الصحراء الكبرى في مالي وسونغاي*. وساعد تنوع الزعامة الإسلامية – على العكس من تحويل الزعامة المسيحية إلى أوربية – في قضية المساواة العرقية النسبية في الثقافة الإسلامية.

إن التاريخ الإسلامي يخلو من المحاولات المنظمة للقضاء على الشعوب؛ ويعود ذلك جزئياً إلى طبيعة الإسلام غير العرقية نسبياً. ولقد فتح الإسلام الأمصار عن طريق الاستيعاب والمصاهرة واعتناق العقيدة، وليس عبر الإبادة الجماعية.

صحيح أن أحداثاً في التاريخ الإسلامي قد تسببت في وقوع خسائر كبيرة في الأرواح؛ فأثناء محاولات تركيا عام 1915 تهجير السكان الأرمن البالغ عددهم زهاء 1750000 نسمة إلى سوريا وفلسطين، لقي مئات الألوف، وربما مليون منهم مصرعهم جوعاً أو قتلوا أثناء ترحالهم. ورغم أن هذا لا يبرئ تركيا من مسؤوليتها عن القتلى، فإن الأرمن أثاروا حفيظة تركيا بتنظيمهم كتائب المتطوعين لمساعدة روسيا في قتالها ضد تركيا خلال الحرب العالمية الأولى، كما أن طرد الأرمن من أرضهم، مهما كانت نتائجه وخيمة، لا يعادل المحرقة النازية، التي حصدت بطريقة منظمة أرواح ستة ملايين يهودي وغيرهم من أعضاء الجماعات المحتقرة الأخرى. ونجم عن حركة انتقال الشعب بين باكستان والهند بعد التقسيم عام 1947 أيضاً وقوع آلاف القتلى في الطريق.

إن استخدام صدام حسين للغاز السام ضد القرى الكردية في العراق عام 1988 هو أوضح مقارنة بالسلوك النازي، غير أن تصرف صدام كان استخدام سلاح محرم في

* إمبراطورية أفريقية كانت قائمة إبان القرنين الخامس عشر والسادس عشر فيما يعرف حالياً بجمهوريتي مالي والنيجر وسقطت سنة 1591 على أيدي قوات مغربية مكونة من مرتزقة إسبان وبرتغاليين. (المحرر)

حرب أهلية وليس برنامجاً منظماً لإفناء الشعب الكردي، لقد كان حادثاً وحشياً إلا أنه لم يكن برنامجاً لإبادة جماعية. وكثير من الأفراد يشعرون بأن إلقاء الرئيس الأمريكي هاري ترومان (Harry Truman) القنابل الذرية على كل من هيروشيما وناجازاكي في اليابان كان حادثة شريرة أيضاً. لكن ثمة فرقاً بين المذبحة الجماعية والإبادة؛ فالمذابح ارتكبت في كل الأقطار تقريباً، إلا أن ثقافات معدودة فقط أدينت بارتكاب عمليات الإبادة الجماعية.

كما لم ينجم عن الإسلام قط محاكم تفتيش تقرر من خلالها إحراق الهراطقة الموضوعين على الخازوق. والثقافات التي حكمت على البشر بالموت حرقاً وكانت تحتفل أثناء موتهم، حتى قبل مئات السنين، كانت أكثر ميلاً إلى أن تسمح بقيادة شعب كامل يختلف عنها في المعتقدات إلى غرف الغاز. لقد كان الإسلام درعاً ضد مثل هذه الشرور التي تجاوزت الحدود.

النظام الإسلامي

في مواجهة الادعاءات الغربية بأن "الأصولية" الإسلامية تغذي الارهاب، يتم غالباً إغفال إحدى أعظم مفارقات القرن العشرين. فبينما قد يولّد الإسلام عنفاً سياسياً أكثر مما تولده الثقافة الغربية، تولد الأخيرة عنفاً أكثر في الشوارع مما يولده الإسلام. لقد قدم الإسلام فعلاً نسبة غير متجانسة من المجاهدين، غير أن الثقافة الغربية قدمت أيضاً نسبة مثيلة من السفاحين. إن أكبر مدينة إسلامية في أفريقيا هي القاهرة، أما أكبر مدينة تتسم بالطابع الغربي في أفريقيا فهي جوهانسبيرج. وعدد السكان في مدينة القاهرة أكبر بكثير منه في جوهانسبيرج، غير أن عنف الشوارع فيها يشكل جزءاً قليلاً جداً مقارنة بنظيره في شوارع مدينة جوهانسبيرج. فهل ساعد الإسلام على تهدئة القاهرة؟ أنا ومعي كثيرون نعتقد أنه قام بذلك فعلاً. وقد أفضت القيمة الكبيرة التي غرسها الإسلام في مفهومي "الأمة" و"الإجماع" إلى تعزيز السلام الذي فرضه الإسلام في الحياة اليومية.

فيما يتعلق بنوعية الحياة، هل المواطن العادي أفضل حالاً في ظل تعصب الدولة الإسلامية، أم في ظل تعصب الدولة الليبرالية، حيث قد يكون التوتر السياسي ضئيلاً

بينما يبلغ العنف الاجتماعي حد الأزمة؟ إن طهران عاصمة الجمهورية الإسلامية الإيرانية موطن لنحو عشرة ملايين نسمة، وفيها تتنزه العائلات مع أطفالها الصغار في الحدائق العامة حتى الساعة الحادية عشرة مساء أو منتصف الليل. ويتجول سكان العاصمة والمدن الأخرى حتى وقت متأخر من الليل، دون خوف على ما يبدو من السرقة أو الاغتصاب أو القتل. إنه مجتمع كان قد شهد كماً كبيراً من العنف السياسي إبان الحرب والثورة، ولكنه مجتمع يعتبر العنف بين الأشخاص أقل بكثير منه في واشنطن أو نيويورك. ورغم أن الإيرانيين أكثر من الأمريكيين خضوعاً لحكومتهم، إلا أنهم أقل عرضة لخطر السلب والنهب من قبل إخوانهم المواطنين، كما أن وجود حكومة ديكتاتورية لا يعد تفسيراً لأمن شوارع طهران، وإلا كانت مدينة لاجوس آمنة مثل العاصمة الإيرانية.

يكمن الحل الإيراني بصورة رئيسية في المحيط الأخلاقي. وكاقتراح لحل المشكلات العصرية، تحاول بعض المجتمعات الإسلامية العودة إلى مرحلة ما قبل الحداثة، إلى القيم والأنظمة التقليدية الفطرية. علاوة على إيران، فقد أحيت دول مثل السودان والمملكة العربية السعودية الأنظمة الشرعية الإسلامية وغيرها من سمات أسلوب الحياة الإسلامية، والمظاهر التي تعود إلى ما قبل 14 قرناً. وتبحث الحركات الإسلامية في دول مثل الجزائر ومصر وأفغانستان أيضاً عن أهداف النهوض الإسلامي. ويبدو حنين مماثل إلى الماضي المقدس واضحاً في ديانات أخرى؛ مثل طوائف المسيحيين المتجددين في الولايات المتحدة الأمريكية وأفريقيا.

ومن بين كافة أنظمة القيم في العالم، كان الإسلام أكثرها مقاومة لقوى القرن العشرين الرئيسية المدمرة، بما فيها مرض نقص المناعة المكتسبة "الإيدز". فقد ساهمت المعدلات المتدنية حتى الآن من البغاء وتعاطي المخدرات الفتاكة في الثقافة الإسلامية، مقارنة بالثقافات الأخرى، في خفض معدلات الإصابة بمرض نقص المناعة المكتسبة إلى أقل من المعدلات الموجودة في الثقافات الأخرى[5]. ولو كانت المجتمعات الأقرب إلى الشريعة أكثر بعداً أيضاً عن فيروس نقص المناعة المكتسبة، فهل تلقي بقية دول العالم نظرة فاحصة؟

يمكن للمرء أن يتحاشى الحداثة وذلك عن طريق العمل على تجاوزها، وكذلك بالانسحاب منها إلى الماضي، وربما كان على العالم الإسلامي أن يستكشف هذه الطريق، بحثاً عن حلول ما بعد الحداثة للتوترات السياسية والمحن الاقتصادية التي يعاني منها، ويشرع في اتباع المظاهر الإيجابية للعولمة دون الوقوع ضحية للجوانب السلبية في عملية الفَرْنَجَة.

جدلية الثقافة

لقد أتاحت الديمقراطية الغربية المتحررة للمجتمعات التمتع بالانفتاح ومساءلة الحكومة والمشاركة الشعبية والإنتاجية الاقتصادية العالية، غير أن التعددية الغربية كانت كذلك مرتعاً خصباً للعنصرية والفاشية والاستغلال والإبادة الجماعية. ولو قدر للتاريخ أن ينتهي بالوصول إلى النظام السياسي النهائي، فسوف يتطلب ذلك أكثر من رسالة الغرب حول كيفية تعظيم الأحسن والأفضل في الطبيعة البشرية. ولا بد للجنس البشري أيضاً من أن يرجع إلى الإسلام بشأن كيفية كبح الجوانب الأسوأ في الطبيعة البشرية، من الإدمان على الكحول إلى العنصرية، ومن المادية إلى النازية، ومن الإدمان على المخدرات إلى الماركسية الشيوعية بوصفها أفيون المفكرين.

كذلك على المرء أن يميز بين المبادئ الديمقراطية الإنسانية؛ ففي بعض المبادئ الإنسانية - بما فيها استقرار الأسرة والأمن الاجتماعي من العنف والطبيعة غير العنصرية نسبياً للمؤسسات الدينية - ربما يكون العالم الإسلامي متقدماً على الغرب.

إن تركيا تعد مثالاً رئيسياً على معضلة الموازنة بين المبادئ الإنسانية والمبادئ الديمقراطية؛ ففي أوقات السلم كانت الإمبراطورية العثمانية أكثر إنسانية في معاملتها للأقليات الدينية من الجمهورية التركية بعد عام 1923، في ظل تأثير مصطفى كمال أتاتورك المتشبع بمبادئ الغرب. من جهة ثانية تحولت الجمهورية التركية تدريجياً نحو سياسة الاستيعاب الثقافي؛ ففيما أجازت الإمبراطورية العثمانية اللغة

الكردية، حظرت الجمهورية التركية استخدامها لفترة طويلة. وعندما لم تكن منهمكة في حرب ما، كانت الإمبراطورية أكثر إنسانية من الجمهورية التركية، ولكنها كانت أقل ديمقراطية.

تعد الديمقراطية في جوهرها نظاماً لاختيار الحكام الذين يرغب المرء في أن يوليهم أمره، وتعد الحكومة الإنسانية نظاماً لمعاملة المواطنين. والحكم العثماني في أفضل حالاته كان حكماً إنسانياً، أما الجمهورية التركية في أفضل حالاتها فكانت سعياً نحو القيم الديمقراطية. وفي السنوات الأخيرة من القرن العشرين قد تكون تركيا منهمكة في التوفيق بين النزعة الأكثر إنسانية للإمبراطورية العثمانية والممارسة الأكثر ديمقراطية للجمهورية التركية.

قد يكون الإحياء الإسلامي الحالي في تركيا بداية لمراجعة أساسية لثورة أتاتورك، التي دشّنت العلمانية التركية؛ ففي إنجلترا منذ فترة حكم الملك هنري الثامن، تم تحويل الحكم الديني إلى الديمقراطية. لكن هل تتحول الديمقراطية في تركيا إلى حكم ديني؟ على الرغم من أن الجيش التركي يحاول وقفها، فإن الدعم الانتخابي لعملية الإحياء الإسلامي ينمو في البلاد. وقد كان هناك تخمينات متزايدة بأن العلمانية قد تتراجع، على الرغم من استقالة رئيس الوزراء نجم الدين أربكان، رئيس حزب الرفاه الإسلامي (Welfare Party) في شهر حزيران/ يونيو عام 1997 بفعل الضغط السياسي من الجنرالات. ولكن هل قُدِّر لأربكان أن يؤدي في ثورة أتاتورك الدور الذي أداه ميخائيل جورباتشوف (Mikhail Gorbachev) أو بوريس يلتسين (Boris Yeltsin) في الثورة اللينينية؟ أم أنه المبشر بالتغيير؟ إن من السابق لأوانه الحكم على ذلك، فالجدلية التاريخية تحافظ على تواصلها مع الجدلية الثقافية ضمن الإيقاعات الواسعة للنظرية النسبية في التجربة البشرية.



الهوامش

1. بتطرقهم لحالة رشدي كدليل على الطبيعة القمعية للمجتمع الإسلامي، يشير الغربيون إلى فتوى أصدرها الزعيم الإيراني الإمام آية الله الخميني عام 1989 ويتهم فيها رشدي بالتجديف والارتداد عن الإسلام، والحكم عليه غيابياً بالموت. من جهتها قالت بنجلاديش إن جريمة رشدي إذا ثبتت فهي جريمة يستحق عليها الإعدام، ولكن يجب أن يحاكم في دولة إسلامية للتحقق من ذنبه. مع ذلك ثمة إجماع واسع النطاق على أن الكتاب يعتبر تجديفاً (حتى الفاتيكان وافق على أنه كذلك) إلا أن إيران انفردت وحدها بإصدار الفتوى.

2. لقد تحدث كتاب أمريكيون من أمثال كارل بيرنشتاين (Carl Bernstein)، وهاورد فاست (Howard Fast)، وإيريكا جونغ (Erica Jong)، وبيتر ماس (Peter Maas) عن الرقابة السرية والعلنية، انظر:

Midge Decter, "The Rushdiad," *Commentary* vol. 87, no. 6 (June 1989): 20-21.

3. انظر:

Leonard Binder, *Islamic Liberalism: A Critique of Development Ideologies* (Chicago: University of Chicago Press, 1988), especially Chapter 9, "Conclusion: The Prospects for Liberal Government in the Middle East," pp. 336-60.

4. مثل معظم الديانات والحضارات الأخرى، أجازت الدول الإسلامية المتعاقبة تملك وتجارة العبيد لعدة قرون. غير أن العبودية بين المسلمين كانت محايدة عرقياً. وعلى العكس من نظم الرق المستقطب عرقياً عبر الأطلسي – أسياد بيض البشرة وعبيد سود البشرة – يمكن أن يكون العبيد في العالم الإسلامي بيضاً أو سوداً أو غيرهم، وكذلك الأسياد. وعلاوة على ذلك أخذت العبودية بين المسلمين بعين الاعتبار سرعة التحرك الاجتماعي الكبيرة، وقدمت كل من الهند المسلمة ومصر المسلمة عائلات حاكمة من العبيد، وقد سيطر عبيد مصر الذين أصبحوا حكام مصر المماليك على البلاد منذ عام 1250 وحتى عام 1517.

5. لقد أظهرت الدراسات التي قام بها دارسون في ساحل العاج، وهي من الدول الإسلامية الأفريقية، أن زهاء نصف المسلمين وغير المسلمين معرضون للإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسبة HIV. انظر:

Catherine Tastemain and Peter Coles, "Can a Culture Stop AIDS in its Tracks?" *New Scientist* (London) vol. 139, no. 1890 (September 11, 1993): 13.

قواعد النشر

أولاً : القواعد العامة

1- تقبل للنشر - في هذه السلسلة - البحوث المترجمة من اللغات الأجنبية المختلفة، وكذلك الدراسات التي يكتبها سياسيون وكتّاب عالميون.

2- يُشترط أن يكون البحث المترجم، أو الدراسة، في موضوع يدخل ضمن اهتمامات المركز.

3- يشترط ألا يكون قد سبق نشر الدراسة أو نشرت ترجمتها في جهات أخرى.

4- تصبح الدراسات والبحوث المنشورة في هذه السلسلة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للمترجم أو المؤلف إعادة نشرها في مكان آخر.

5- يتولى المركز إجراءات الحصول على موافقة الناشرين الأصليين للبحوث المترجمة.

ثانياً : إجراءات النشر

1- تقدم الدراسة أو الترجمة مطبوعة من نسختين.

2- ترفق مع الترجمة صورة من المقالة باللغة المترجم عنها، وبيانات عن المصدر الذي أخذت منه.

3- يرسل مع البحث أو الترجمة بيان موجز بالسيرة العلمية للمترجم أو للباحث.

4- تقوم هيئة التحرير بتحكيم البحث أو الترجمة للتأكد من مستواها من خلال محكمين من ذوي الاختصاص.

5- يخطر الباحث أو المترجم بنتيجة التحكيم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تسلم البحث. وفي حالة ورود ملاحظات من المحكمين؛ يخطر الباحث أو المترجم لإجراء التعديلات اللازمة، وإعادتها إلى المركز خلال شهر من تاريخ إخطاره.

6- تتولى هيئة التحرير المراجعة اللغوية، وتعديل المصطلحات، بما لا يخل بمضمون البحث أو الترجمة.

صدر من سلسلة "دراسات عالمية"

1 -	نحو شرق أوسط جديد، إعادة النظر في المسألة النووية	أفنر كوهين
2 -	السيطرة على الفضاء في حرب الخليج الثانية وما بعدها	ستيفن لمباكيس
3 -	النزاع في طاجكستان، التفاعل بين التمزق الداخلي والمؤثرات الخارجية (1991-1994)	جوليان ثوني
4 -	حرب الخليج الثانية، التكاليف والمساهمات المالية للحلفاء	ستيفن داجت، جاري جي باجليانو
5 -	رأس المال الاجتماعي والاقتصاد العالمي	فرانسيس فوكوياما
6 -	القدرات العسكرية الإيرانية	أنتوني كوردزمان
7 -	برامج الخصخصة في العالم العربي	هارفي فيجنباوم، جفري هينج، بول ستيفنز
8 -	الجزائر بين الطريق المسدود والحل الأمثل	هيو روبرتس
9 -	المشاكل القومية والعرقية في باكستان	أبها دكسيت
10 -	المناخ الأمني في شرق آسيا	سنجانا جوشي
11 -	الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية	وي وي زانج
12 -	السياسة الدولية في شمال شرق آسيا .. المثلث الاستراتيجي: الصين - اليابان - الولايات المتحدة الأمريكية	توماس ويلبورن
13 -	رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية	إعداد : إيرل تيلفورد

صدرع من سلسلة "دراسات عالمية"

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الكتب

1 - المتناطحون : المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوربا وأمريكا
لستر ثرو

2 - حرب اليمن 1994 : الأسباب والنتائج
إعداد : جمال سند السويدي

3 - The Yemeni War of 1994 : Causes and Consequences
Jamal S. Al-Suwaidi (Ed.)

4 - امتطاء النمر : تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة
فيبي مار ووليم لويس

5 - الحرس الثوري الإيراني : نشأته وتكوينه ودوره
كينيث كاتزمان

6 - Iran and the Gulf : A Search for Stability
Jamal S. Al-Suwaidi (Ed.)

7 - إيران والخليج : البحث عن الاستقرار
إعداد : جمال سند السويدي

8 - Gulf Energy and the World : Challenges and Threats

9 - المياه في العالم العربي .. آفاق واحتمالات المستقبل
بيتر روجرز وبيتر ليدون

10 - الطاقة في الخليج .. تحديات وتهديدات

11 - Gulf Security in the Twenty First Century
Christian Koch, David Long (Ed.)

12 - التقييم الاستراتيجي
تحرير : زلمي خليل زاد

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الكتب

-13 أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين

- 14 The Information Revolution and the Arab World: Its Impact on State and Society

-15 الثقة: الفضائل الاجتماعية وتحقيق الازدهار
فرانسيس فوكوياما

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات استراتيجية

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات استراتيجية

12 -	العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير	عبدالفتاح الرشدان
13 -	المشروع "الشرق أوسطي" أبعاده - مرتكزاته - تناقضاته	ماجد كيّالي
14 -	النفط العربي خلال المستقبل المنظور... معالم محورية على الطريق	حسين عبدالله
15 -	بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين	مفيد الزيدي
16 -	دور الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تنمية الأسواق المالية في البلدان العربية	عبدالمنعم السيد علي
17 -	مفهوم «النظام الدولي» بين العلمية والنمطية	ممدوح محمود مصطفى
18 -	الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية كشرط لانضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية	محمد مطر
19 -	الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية	أمين محمود عطايا
20 -	الأمن الغذائي العربي، المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة (التركيز على الحبوب)	سالم توفيق النجفي

إصدارات

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

THE EMIRATES OCCASIONAL PAPERS

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

THE EMIRATES OCCASIONAL PAPERS

يصدر قريباً
عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الكتب

1 - ثورة المعلومات والاتصالات وتأثيرها في المجتمع والدولة بالعالم العربي

2 - Strategic Positioning in the Oil Industry: Trends and Options

3 - Challenges of the Next Millennium: Education and Development of Human Resources

4 - إمبراطوريات الرياح الموسمية

5 - التمركز الاستراتيجي في صناعة النفط





مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص. ب.: 4567 أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف : 722776 (2-971) ـ فاكس : 769944 (2-971)
e-mail: root @ ecssr. edu